

الديمقراطية الحديثة والعلاقة بين السلطة المركزية والحكومات المحلية

م.م مهند حامد إسماعيل

وزارة التربية / مديرية تربية الرصافة الثانية

Modern Democracy and the Relationship between Central Authority and Local Governments

Assistant Lecturer Muhannad Hamed Ismail

Ministry of Education / Al-Rusafa Second Directorate of Education

monamore1975@gmail.com

الملخص :

تتناول هذه الدراسة موضوع الديمقراطية الحديثة والعلاقة بين السلطة المركزية والحكومات المحلية، بوصفه من الموضوعات المهمة في حقل العلوم السياسية والإدارة العامة، لما له من دور أساسي في تعزيز المشاركة السياسية وتحقيق التنمية المحلية. وتهدف الدراسة إلى بيان مفهوم الديمقراطية الحديثة، وتحليل طبيعة العلاقة بين السلطة المركزية والحكومات المحلية، فضلاً عن توضيح أثر اللامركزية الإدارية والسياسية في تحسين كفاءة الإدارة العامة وتعزيز دور المواطنين في صنع القرار. وتستند الدراسة إلى المنهج التحليلي الوصفي من خلال تناول الأسس النظرية للديمقراطية الحديثة، وبيان تطور مفهوم الحكومات المحلية وأهميتها في النظم السياسية المعاصرة، مع التركيز على طبيعة توزيع الصلاحيات بين السلطة المركزية والوحدات المحلية. كما تناقش الدراسة أبرز التحديات التي تواجه الحكومات المحلية، ومنها ضعف الموارد المالية، وتداخل الصلاحيات، وضعف التنسيق الإداري، وتأثير ذلك في مستوى الخدمات والتنمية المحلية. وتوصلت الدراسة إلى أن نجاح الديمقراطية الحديثة يرتبط بوجود توازن فعال بين السلطة المركزية والحكومات المحلية، من خلال اعتماد مبدأ اللامركزية الإدارية والسياسية بصورة تضمن وحدة الدولة وتحقيق التنمية المحلية في الوقت ذاته. كما أكدت الدراسة أن الحكومات المحلية تمثل إحدى الأدوات الأساسية لترسيخ الديمقراطية وتعزيز الشفافية والمساءلة والمشاركة الشعبية.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية الحديثة، السلطة المركزية، الحكومات المحلية، اللامركزية، العلوم السياسية، المشاركة السياسية، الإدارة المحلية.

Abstract

This study examines modern democracy and the relationship between central authority and local governments as one of the significant topics in the field of political science and public administration, due to its essential role in enhancing political participation and achieving local development. The study aims to clarify the concept of modern democracy, analyze the nature of the relationship between central authority and local governments, and explain the impact of administrative and political decentralization on improving public administration efficiency and strengthening citizens' participation in decision-making. The study relies on the descriptive-analytical approach by addressing the theoretical foundations of modern democracy and explaining the development and importance of local governments within contemporary political systems, with a focus on the distribution of powers between the central authority and local units. The study also discusses the main challenges facing local governments, including limited financial resources, overlapping authorities, weak administrative coordination, and their impact on public services and local development. The study concludes that the success of modern democracy depends on achieving an effective balance between central authority and local governments through adopting administrative and political decentralization in a manner that preserves state unity while promoting local development. The study also confirms that local governments represent one of the fundamental tools for consolidating democracy and enhancing transparency, accountability, and public participation.

Keywords: Modern Democracy, Central Authority, Local Governments, Decentralization, Political Science, Political Participation, Local Administration.

المقدمة

تُعد الديمقراطية الحديثة من أبرز النظم السياسية التي سعت إلى تحقيق التوازن بين السلطة والحرية، وتعزيز مشاركة المواطنين في إدارة الشأن العام، إذ لم تعد الديمقراطية تقتصر على إجراء الانتخابات وتداول السلطة فحسب، بل أصبحت منظومة متكاملة تقوم على مبادئ الشفافية، والمساءلة، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان. وفي ظل التطورات السياسية والإدارية التي شهدها العالم، برزت أهمية الحكومات المحلية بوصفها أحد المرتكزات الأساسية لترسيخ الممارسة الديمقراطية وتحقيق التنمية المستدامة، لما تؤديه من دور فاعل في إدارة شؤون المجتمع المحلي والاستجابة لاحتياجات المواطنين بصورة مباشرة. إن العلاقة بين السلطة المركزية والحكومات المحلية تُعد من القضايا الجوهرية في الفكر السياسي والإداري المعاصر، إذ تتباين النظم السياسية في تحديد طبيعة هذه العلاقة وحدود الصلاحيات الممنوحة للإدارات المحلية. ففي الأنظمة الديمقراطية الحديثة، تتجه الدول إلى تبني مبدأ اللامركزية الإدارية والسياسية بهدف توزيع السلطات وتقليل هيمنة المركز، بما يساهم في رفع كفاءة الإدارة العامة وتعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار. ومن هنا أصبحت الحكومات المحلية أداة مهمة لتحقيق التنمية المحلية وترسيخ قيم الديمقراطية من خلال إشراك المواطنين في إدارة شؤونهم اليومية.

إشكالية البحث : تتمثل إشكالية البحث في دراسة طبيعة العلاقة بين السلطة المركزية والحكومات المحلية في ظل الديمقراطية الحديثة، ومدى قدرة الأنظمة السياسية على تحقيق التوازن بين الحفاظ على وحدة الدولة ومنح الحكومات المحلية الصلاحيات الكافية لممارسة دورها الإداري والسياسي، كما تتناول الإشكالية التحديات التي تواجه تطبيق اللامركزية، ومدى انعكاسها على كفاءة الإدارة العامة ومستوى المشاركة الشعبية في صنع القرار.

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها أن نجاح الديمقراطية الحديثة يرتبط بوجود علاقة متوازنة بين السلطة المركزية والحكومات المحلية تقوم على أساس اللامركزية الإدارية والسياسية، بما يساهم في تعزيز المشاركة الشعبية وتحقيق التنمية المحلية ورفع كفاءة الأداء الحكومي، في حين أن هيمنة السلطة المركزية تؤدي إلى إضعاف دور الحكومات المحلية وتقليل فاعليتها.

أهمية البحث : تكمن أهمية البحث في كونه يتناول موضوعاً مهماً في حقل العلوم السياسية والإدارة العامة، يتعلق بدور الديمقراطية الحديثة في تنظيم العلاقة بين السلطة المركزية والحكومات المحلية. كما تبرز أهمية البحث من خلال بيان أثر اللامركزية في تعزيز المشاركة السياسية وتحسين الخدمات العامة وتحقيق التنمية المحلية. ويساهم البحث أيضاً في توضيح التحديات التي تواجه الحكومات المحلية وإبراز أهمية توزيع الصلاحيات بصورة متوازنة بما يحقق الاستقرار السياسي والإداري.

هدف البحث : يهدف البحث إلى التعرف على مفهوم الديمقراطية الحديثة وبيان خصائصها، وتحليل طبيعة العلاقة بين السلطة المركزية والحكومات المحلية، فضلاً عن دراسة دور اللامركزية في تعزيز كفاءة الإدارة العامة والمشاركة الشعبية. كما يهدف إلى توضيح أبرز التحديات التي تواجه الحكومات المحلية وبيان أثرها في تحقيق التنمية والاستقرار السياسي.

منهجية البحث : يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة المفاهيم النظرية المتعلقة بالديمقراطية الحديثة والحكومات المحلية، وتحليل طبيعة العلاقة بين السلطة المركزية والوحدات المحلية، مع الاستفادة من الأدبيات السياسية والإدارية والدراسات ذات الصلة، للوصول إلى نتائج علمية تساهم في فهم الموضوع بصورة أعمق.

هيكلية البحث :

يتكون البحث من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، وذلك على النحو الآتي:

○ **المبحث الأول:** الإطار المفاهيمي للديمقراطية الحديثة والحكومات المحلية. **المطلب الأول:** مفهوم الديمقراطية الحديثة وخصائصها. **المطلب الثاني:** مفهوم الحكومات المحلية وأسسها القانونية والإدارية. **المبحث الثاني:** العلاقة بين السلطة المركزية والحكومات المحلية. **المطلب الأول:** مفهوم السلطة المركزية وأشكالها. **المطلب الثاني:** اللامركزية الإدارية والسياسية وأثرها في الحكومات المحلية. **المبحث الثالث:** التحديات والآفاق المستقبلية للعلاقة بين السلطة المركزية والحكومات المحلية. **المطلب الأول:** التحديات الإدارية والسياسية والمالية. **المطلب الثاني:** آفاق تطوير الحكومات المحلية في ظل الديمقراطية الحديثة.

المبحث الأول الإطار المفاهيمي للديمقراطية الحديثة والحكومات المحلية

تُعد الديمقراطية الحديثة والحكومات المحلية من أبرز المفاهيم السياسية والإدارية التي ارتبطت بتطور الدولة الحديثة، إذ أصبح نجاح الأنظمة السياسية المعاصرة يعتمد بصورة كبيرة على مدى قدرتها في تحقيق التوازن بين السلطة المركزية والإدارة المحلية، وتعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار، وقد شهد العالم خلال العقود الأخيرة توسعاً في تطبيق مفاهيم الديمقراطية واللامركزية الإدارية، الأمر الذي انعكس على طبيعة عمل الحكومات المحلية ودورها في تحقيق التنمية والاستقرار السياسي والاجتماعي¹. وتقوم الديمقراطية الحديثة على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تهدف إلى حماية حقوق الأفراد وتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم ضمن إطار دستوري وقانوني، إذ أصبحت الديمقراطية تمثل نظاماً متكاملاً يشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وليس مجرد آلية لإجراء الانتخابات فقط. كما ساهمت التطورات الفكرية والسياسية في تعزيز مفهوم الحكم المحلي باعتباره أحد الوسائل الفاعلة لتحقيق الإدارة الرشيدة وتقريب السلطة من المواطنين². وعليه يقسم المبحث إلى مطلبين الأول: مفهوم الديمقراطية الحديثة وخصائصها، والمطلب الثاني: مفهوم الحكومات المحلية وأسسها القانونية والإدارية.

المطلب الأول مفهوم الديمقراطية الحديثة وخصائصها

تعود كلمة الديمقراطية إلى أصل يوناني مكوّن من مقطعين هما (Demos) وتعني الشعب، و (Kratos) وتعني السلطة أو الحكم، أي أن الديمقراطية تعني حكم الشعب لنفسه، وقد ظهر هذا المفهوم بصورة أولية في المدن اليونانية القديمة، إلا أن الديمقراطية الحديثة اختلفت عن الديمقراطية التقليدية من حيث اعتمادها على المؤسسات التمثيلية والانتخابات الدورية والأحزاب السياسية³. وتُعرف الديمقراطية الحديثة بأنها نظام سياسي يقوم على سيادة الشعب من خلال اختيار ممثليه بحرية عبر الانتخابات، مع ضمان الحقوق والحريات العامة، والفصل بين السلطات، وسيادة القانون، كما ترتبط الديمقراطية الحديثة بمفهوم الدولة الدستورية التي تلتزم فيها السلطات باحترام القانون وتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين⁴. وقد تطور مفهوم الديمقراطية الحديثة نتيجة التحولات السياسية والاجتماعية التي شهدتها أوروبا بعد الثورات السياسية الكبرى، ولاسيما الثورة الفرنسية التي أكدت مبادئ الحرية والمساواة وحقوق الإنسان، الأمر الذي أدى إلى ترسيخ مفهوم المشاركة الشعبية في الحكم وتقيد سلطة الحكام بالدستور والقانون⁵. وتتميز الديمقراطية الحديثة بعدد من الخصائص الأساسية التي تجعلها تختلف عن الأنظمة السياسية الأخرى، ومن أبرز هذه الخصائص مبدأ سيادة القانون، إذ يخضع جميع الأفراد والمؤسسات للقانون دون تمييز، بما يضمن حماية الحقوق والحريات العامة ومنع التعسف في استخدام السلطة⁶. كما تُعد التعددية السياسية من أهم خصائص الديمقراطية الحديثة، حيث تسمح بوجود أحزاب سياسية واتجاهات فكرية متعددة تتنافس بصورة سلمية للوصول إلى السلطة، مما يعزز حرية التعبير ويمنح المواطنين فرصة الاختيار بين البرامج السياسية المختلفة⁷، ومن الخصائص المهمة أيضاً مبدأ الفصل بين السلطات، الذي يهدف إلى توزيع السلطة بين المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية لمنع الاستبداد وتحقيق الرقابة المتبادلة بين السلطات المختلفة، وقد أصبح هذا المبدأ من الركائز الأساسية للأنظمة الديمقراطية المعاصرة⁸. كذلك تعتمد الديمقراطية الحديثة على مبدأ التداول السلمي للسلطة من خلال الانتخابات الحرة والنزيهة، التي تمنح المواطنين الحق في اختيار ممثليهم ومحاسبتهم بصورة دورية، الأمر الذي يساهم في تعزيز الاستقرار السياسي ومنع احتكار السلطة⁹. ولا تقتصر الديمقراطية الحديثة على الجانب السياسي فقط، بل تشمل تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة الشعبية، إذ أصبحت مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام الحرة تؤدي دوراً مهماً في الرقابة على أداء السلطة وكشف حالات الفساد والانحراف الإداري¹⁰.

المطلب الثاني مفهوم الحكومات المحلية وأسسها القانونية والإدارية

تُعرف الحكومات المحلية بأنها وحدات إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال النسبي، وتختص بإدارة شؤون منطقة جغرافية محددة تحت إشراف السلطة المركزية، بهدف تحقيق التنمية المحلية وتقديم الخدمات العامة للمواطنين بكفاءة وفاعلية¹¹. وتُعد الحكومات المحلية من أهم تطبيقات اللامركزية الإدارية، إذ تقوم الدولة بتوزيع الوظائف والاختصاصات بين السلطة المركزية والوحدات المحلية، بما يساهم في تخفيف العبء الإداري عن الحكومة المركزية وتحقيق سرعة الاستجابة لاحتياجات المجتمع المحلي¹². وقد ظهر نظام الحكومات المحلية نتيجة التطور الإداري والسياسي الذي شهدته الدول الحديثة، إذ اتجهت العديد من الدول إلى تبني نظام اللامركزية من أجل تحسين كفاءة الإدارة العامة وتعزيز مشاركة المواطنين في إدارة شؤونهم المحلية¹³. وتستند الحكومات المحلية إلى أساس قانوني يتمثل في النصوص الدستورية والقوانين التي تحدد تشكيل المجالس المحلية وصلاحياتها وعلاقتها بالسلطة المركزية، إذ تختلف درجة استقلال الحكومات المحلية من دولة إلى أخرى بحسب طبيعة النظام السياسي والإداري السائد فيها¹⁴. ويُعد الاستقلال الإداري من أهم مقومات الحكومات المحلية، إذ يمنحها صلاحيات تمكنها من إدارة المرافق العامة المحلية واتخاذ القرارات المتعلقة بالخدمات والتنمية ضمن حدود اختصاصها القانوني¹⁵. أما الاستقلال المالي فيتمثل في امتلاك الحكومات المحلية لموارد مالية خاصة، سواء من الضرائب المحلية أو الرسوم أو التخصيصات الحكومية، بما يساعدها على تنفيذ مشاريع التنمية وتقديم الخدمات العامة بصورة فعالة¹⁶ ورغم تمتع

الحكومات المحلية بالاستقلال النسبي، إلا أنها تبقى خاضعة لرقابة السلطة المركزية لضمان وحدة الدولة وعدم تعارض القرارات المحلية مع السياسة العامة للدولة، وتتوحد هذه الرقابة بين رقابة إدارية وقانونية ومالية¹⁷. وتبرز أهمية الحكومات المحلية في تعزيز المشاركة الشعبية، إذ تسمح للمواطنين بالمشاركة في إدارة شؤون مناطقهم من خلال انتخاب المجالس المحلية، الأمر الذي يساهم في ترسيخ الديمقراطية المحلية وزيادة الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة¹⁸. كما تؤدي الحكومات المحلية دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تنفيذ المشاريع الخدمية والتنموية، وتحديد أولويات المجتمع المحلي بما ينسجم مع احتياجات السكان وظروفهم الخاصة¹⁹.

المبحث الثاني العلاقة بين السلطة المركزية والحكومات المحلية

تُعد العلاقة بين السلطة المركزية والحكومات المحلية من الموضوعات الأساسية في الفكر السياسي والإداري المعاصر، إذ ترتبط بطبيعة تنظيم الدولة ومدى توزيع السلطات والصلاحيات بين المركز والوحدات المحلية، وتختلف هذه العلاقة من دولة إلى أخرى بحسب طبيعة النظام السياسي والدستوري السائد، فبعض الدول تتجه نحو المركزية الشديدة في إدارة شؤونها، في حين تتبنى دول أخرى نظام اللامركزية الإدارية والسياسية بهدف توسيع مشاركة المواطنين وتحقيق التنمية المحلية²⁰. وقد أدت التطورات السياسية والإدارية الحديثة إلى تعزيز أهمية الحكومات المحلية بوصفها أداة لتحقيق الديمقراطية المحلية وتقريب الإدارة من المواطنين، الأمر الذي جعل العلاقة بينها وبين السلطة المركزية تقوم على أساس التوازن بين وحدة الدولة ومنح الوحدات المحلية قدرًا من الاستقلال الإداري والمالي²¹. ويقسم المبحث إلى مطلبين الأول مفهوم السلطة المركزية وأشكالها، والمطلب الثاني : اللامركزية الإدارية والسياسية وأثرها في الحكومات المحلية

المطلب الأول مفهوم السلطة المركزية وأشكالها

تُعد السلطة المركزية من المفاهيم الأساسية في الفكر السياسي والقانون الدستوري والإداري، إذ ترتبط بطبيعة تنظيم الدولة وكيفية توزيع الاختصاصات بين الحكومة المركزية والوحدات المحلية، ويقوم النظام المركزي على تركيز السلطة السياسية والإدارية بيد الحكومة المركزية التي تتولى إدارة شؤون الدولة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بهدف تحقيق وحدة الدولة والمحافظة على استقرارها السياسي والإداري، ويقصد بالسلطة المركزية بأنها: النظام الذي تتركز فيه وظائف الحكم والإدارة العامة في يد السلطة المركزية في العاصمة، بحيث تكون القرارات والسياسات العامة صادرة عنها، مع خضوع الوحدات الإدارية المحلية لرقابتها وإشرافها المباشر. ويظهر هذا النظام بصورة واضحة في الدول البسيطة التي تتبنى مبدأ وحدة السلطة والسيادة وعدم تجزئتها بين الأقاليم أو الوحدات المحلية²². كما تُعرف السلطة المركزية بأنها أسلوب من أساليب التنظيم الإداري والسياسي يقوم على حصر سلطة اتخاذ القرار بيد الحكومة المركزية، مع منح الموظفين المحليين صلاحيات محدودة تخضع للرقابة الرئاسية والتسلسل الإداري، ويهدف هذا الأسلوب إلى تحقيق وحدة السياسة العامة وضمان تطبيق القوانين بصورة موحدة داخل إقليم الدولة كافة²³. وترتبط فكرة السلطة المركزية بمبدأ السيادة، إذ إن الحكومة المركزية تُعد الممثل الأعلى للدولة في الداخل والخارج، وتمارس اختصاصاتها من خلال السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وقد ظهر النظام المركزي تاريخياً مع نشوء الدولة الحديثة في أوروبا، ولاسيما في فرنسا بعد الثورة الفرنسية، حيث سعت الدولة إلى توحيد الإدارة والقضاء على الامتيازات الإقليمية والإقطاعية من أجل تعزيز سلطة الدولة الوطنية²⁴. وتتخذ السلطة المركزية شكلين رئيسيين هما: المركزية السياسية والمركزية الإدارية، فالمركزية السياسية تعني تركيز سلطة التشريع والحكم بيد حكومة واحدة تتولى إدارة الدولة بأكملها، بحيث لا تتمتع الأقاليم أو الوحدات المحلية بأي استقلال سياسي أو تشريعي. ويُعد هذا الشكل من أبرز خصائص الدولة البسيطة التي تقوم على وحدة الدستور والقانون والسيادة²⁵. أما المركزية الإدارية فهي أسلوب في التنظيم الإداري يقوم على تركيز الوظيفة الإدارية بيد الحكومة المركزية مع خضوع الموظفين الأدنى للسلطة الرئاسية، ويتميز بوجود التدرج الإداري الذي يمنح الرؤساء سلطة إصدار الأوامر والتعليمات ومراقبة أعمال المرؤوسين، ويُقصد بها إدارة المرافق العامة من قبل الوزارات والأجهزة المركزية دون منح استقلال حقيقي للوحدات المحلية²⁶، ومن صور المركزية الإدارية ما يُعرف بالتركيز الإداري، ويعني احتكار السلطة المركزية لجميع الاختصاصات الإدارية واتخاذ القرارات من العاصمة فقط، بحيث تكون الأجهزة المحلية مجرد أدوات تنفيذية لا تمتلك سلطة اتخاذ القرار، ويؤدي هذا الأسلوب إلى بطء الإجراءات الإدارية نتيجة تراكم المعاملات لدى الحكومة المركزية²⁷. ويقابل التركيز الإداري نظام عدم التركيز الإداري، والذي يُقصد به تفويض بعض الصلاحيات والاختصاصات إلى الموظفين المحليين أو ممثلي الوزارات في الأقاليم، مع بقائهم خاضعين لرقابة السلطة المركزية. ويهدف هذا النظام إلى تخفيف العبء عن الحكومة المركزية وتحقيق سرعة في إنجاز المعاملات الإدارية مع الحفاظ على وحدة الدولة²⁸. وعلى الرغم من أهمية السلطة المركزية في تعزيز وحدة الدولة وتحقيق الانسجام في السياسات العامة، إلا أن الإفراط في المركزية قد يؤدي إلى جمود الإدارة وضعف مشاركة الوحدات المحلية في صنع القرار، الأمر الذي دفع العديد من الدول الحديثة إلى تبني أساليب اللامركزية الإدارية والسياسية لتحقيق التوازن بين وحدة الدولة ومتطلبات التنمية المحلية²⁹.

المطلب الثاني اللامركزية الإدارية والسياسية وأثرها في الحكومات المحلية

تُعَدّ اللامركزية من الأساليب الحديثة في تنظيم الدولة وإدارة شؤونها العامة، إذ تقوم على توزيع الاختصاصات والصلاحيات بين السلطة المركزية والوحدات المحلية، بهدف تحقيق الكفاءة الإدارية وتعزيز المشاركة الشعبية في إدارة المرافق العامة، وقد برزت اللامركزية بوصفها استجابة للتطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها الدول الحديثة، ولاسيما مع اتساع وظائف الدولة وصعوبة إدارة جميع الشؤون من قبل الحكومة المركزية وحدها، ويقصد باللامركزية الإدارية ذلك النظام الذي تُوزَع بموجب الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات محلية مستقلة نسبياً، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري، مع خضوعها لرقابة السلطة المركزية في حدود القانون. ويهدف هذا النظام إلى تخفيف العبء عن الحكومة المركزية وتحقيق سرعة وكفاءة في تقديم الخدمات العامة للمواطنين³⁰. كما تُعرف اللامركزية الإدارية بأنها أسلوب إداري يقوم على منح الوحدات المحلية المنتخبة سلطة إدارة شؤونها المحلية بصورة مستقلة عن الوزارات المركزية، مع احتفاظ الدولة بحق الإشراف والرقابة لضمان وحدة السياسة العامة للدولة. وتُعدّ المجالس المحلية والبلديات من أبرز صور تطبيق اللامركزية الإدارية في الدول المعاصرة³¹. أما اللامركزية السياسية فتُشير إلى توزيع السلطة السياسية والتشريعية بين الحكومة الاتحادية أو المركزية والوحدات الإقليمية، بحيث تتمتع الأقاليم أو الولايات بسلطات دستورية مستقلة في إدارة شؤونها الداخلية، ويظهر هذا الشكل بوضوح في الدول الاتحادية التي تتقاسم فيها السلطات المركزية والمحلية الاختصاصات بموجب الدستور³². وتُعدّ اللامركزية السياسية أكثر اتساعاً من اللامركزية الإدارية، لأنها لا تقتصر على توزيع الوظيفة الإدارية فحسب، وإنما تشمل توزيع السلطة التشريعية والتنفيذية أحياناً بين المركز والأقاليم، ويهدف هذا النظام إلى تحقيق التوازن بين وحدة الدولة وخصوصية الأقاليم المختلفة ثقافياً أو قومياً أو جغرافياً³³. وقد أسهمت اللامركزية الإدارية والسياسية في تعزيز دور الحكومات المحلية من خلال توسيع صلاحياتها في إدارة الموارد المحلية وتقديم الخدمات العامة، إذ أصبحت الوحدات المحلية أكثر قدرة على تحديد احتياجات سكانها ووضع الخطط التنموية الملائمة لظروفها الاقتصادية والاجتماعية، كما ساعدت اللامركزية على تقوية مبدأ المشاركة الشعبية عبر انتخاب المجالس المحلية وإشراك المواطنين في عملية صنع القرار المحلي³⁴. ومن الآثار الإيجابية للامركزية أيضاً تعزيز الكفاءة الإدارية وتقليل الروتين، لأن اتخاذ القرار يصبح أقرب إلى المواطنين وأكثر استجابة لمشكلاتهم اليومية. كما تؤدي إلى تحقيق العدالة في توزيع الخدمات والتنمية بين المناطق المختلفة من خلال منح الحكومات المحلية صلاحيات أوسع في التخطيط والإنفاق³⁵. وفي الجانب السياسي، تُسهم اللامركزية السياسية في ترسيخ الديمقراطية من خلال توسيع قاعدة المشاركة السياسية ومنح الأقاليم دوراً أكبر في إدارة شؤونها، الأمر الذي يساعد على تقليل النزاعات الداخلية وتعزيز الاستقرار السياسي، ولاسيما في الدول متعددة القوميات أو الأديان أو المذاهب³⁶. ومع ذلك، فإن اللامركزية قد تواجه بعض التحديات، مثل ضعف الإمكانيات المالية والإدارية للحكومات المحلية، أو احتمال تعارض القرارات المحلية مع السياسة العامة للدولة، فضلاً عن إمكانية ظهور تفاوت تنموي بين المناطق نتيجة اختلاف الموارد الاقتصادية، لذلك فإن نجاح اللامركزية يتطلب وجود إطار قانوني واضح يحدد العلاقة بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية، مع توفير الرقابة الفاعلة والدعم المالي والإداري اللازم³⁷.

المبحث الثالث التحديات والآفاق المستقبلية للعلاقة بين السلطة المركزية والحكومات المحلية

تواجه العلاقة بين السلطة المركزية والحكومات المحلية في ظل الديمقراطية الحديثة العديد من التحديات السياسية والإدارية والمالية، نتيجة التطورات التي شهدتها الدولة المعاصرة وتزايد المطالب المتعلقة بالمشاركة الشعبية وتحقيق التنمية المحلية، وقد أصبحت الحكومات المحلية مطالبة بأداء أدوار متزايدة في تقديم الخدمات العامة وإدارة الموارد المحلية، الأمر الذي يتطلب وجود علاقة متوازنة وواضحة بينها وبين السلطة المركزية³⁸. كما أن نجاح الحكومات المحلية في أداء وظائفها يرتبط بمدى توفر البيئة القانونية والإدارية المناسبة التي تضمن لها الاستقلال النسبي في اتخاذ القرار، مع استمرار التنسيق والتعاون مع الحكومة المركزية بما يحافظ على وحدة الدولة واستقرارها السياسي والإداري³⁹. ، وعليه يقسم المبحث إلى مطلبين ، المطلب الأول التحديات الإدارية والسياسية والمالية . والمطلب الثاني : آفاق تطوير الحكومات المحلية في ظل الديمقراطية الحديثة

المطلب الأول التحديات الإدارية والسياسية والمالية

أولاً: التحديات الإدارية

تُعَدّ التحديات الإدارية من أبرز العقبات التي تواجه الحكومات المحلية، إذ تؤثر بصورة مباشرة في قدرتها على أداء وظائفها وتحقيق التنمية المحلية، ويظهر هذا النوع من التحديات من خلال ضعف البناء المؤسسي وقلة الكفاءات الإدارية والفنية، فضلاً عن تعقيد الإجراءات الإدارية والاعتماد على الروتين التقليدي في إنجاز المعاملات، ويؤدي ذلك إلى بطء تقديم الخدمات العامة وعدم قدرة الإدارات المحلية على الاستجابة السريعة لاحتياجات المواطنين⁴⁰.

كما تتمثل التحديات الإدارية في غياب التخطيط الاستراتيجي وضعف التنسيق بين الأجهزة الحكومية المختلفة، الأمر الذي يؤدي إلى تضارب القرارات وتكرار الاختصاصات بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية، ويُضاف إلى ذلك ضعف استخدام التكنولوجيا الحديثة وقصور نظم المعلومات الإدارية، مما ينعكس سلباً على كفاءة الإدارة المحلية وقدرتها على إدارة الموارد والخدمات بصورة فعالة⁴¹. ومن المشكلات الإدارية المهمة أيضاً مشكلة الفساد الإداري، إذ يؤدي سوء استغلال السلطة والمحسوبية وضعف الرقابة إلى تراجع مستوى الأداء الإداري وإهدار الموارد العامة، كما أن عدم اعتماد معايير الكفاءة والخبرة في التعيينات الإدارية يسهم في إضعاف المؤسسات المحلية وتقليل فاعليتها في تنفيذ الخطط التنموية⁴².

ثانياً: التحديات السياسية

ترتبط التحديات السياسية بطبيعة النظام السياسي ومدى إيمانه بمبادئ الديمقراطية واللامركزية، إذ تواجه الحكومات المحلية في كثير من الأحيان تدخلاً من السلطة المركزية في شؤونها، الأمر الذي يحدّ من استقلاليتها ويضعف قدرتها على اتخاذ القرارات المحلية بصورة مستقلة. كما أن غياب الإرادة السياسية الداعمة للامركزية يؤدي إلى إبقاء السلطات الفعلية بيد الحكومة المركزية رغم وجود مؤسسات محلية منتخبة⁴³. وتظهر التحديات السياسية أيضاً من خلال الصراعات الحزبية والتنافس السياسي داخل المجالس المحلية، إذ قد تؤدي الانقسامات الحزبية إلى تعطيل اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشاريع والخدمات العامة، وفي بعض الحالات تتحول الحكومات المحلية إلى أدوات لتحقيق المصالح الحزبية بدلاً من خدمة المجتمع المحلي وتحقيق التنمية⁴⁴. كما أن ضعف المشاركة السياسية للمواطنين يمثل تحدياً مهماً أمام الحكومات المحلية، لأن نجاح الإدارة المحلية يعتمد على مساهمة المجتمع في الرقابة والمساءلة والمشاركة في الانتخابات المحلية، إلا أن ضعف الثقة بالمؤسسات الحكومية أو انتشار الفساد يؤدي أحياناً إلى عزوف المواطنين عن المشاركة السياسية، مما يضعف شرعية الحكومات المحلية ويقلل من فاعليتها⁴⁵.

ثالثاً: التحديات المالية

تُعَدّ التحديات المالية من أكثر المشكلات تأثيراً في عمل الحكومات المحلية، لأنها ترتبط بقدرتها على تمويل المشاريع الخدمية والتنمية، وتعاني الحكومات المحلية في العديد من الدول من ضعف الموارد المالية الذاتية واعتمادها بصورة كبيرة على المخصصات والتحويلات المالية القادمة من الحكومة المركزية، الأمر الذي يقلل من استقلالها المالي ويحدّ من قدرتها على وضع خطط تنموية مستقلة⁴⁶. كما تواجه الحكومات المحلية مشكلة ضعف الإيرادات المحلية الناتجة عن محدودية الضرائب والرسوم المحلية أو ضعف النشاط الاقتصادي في بعض المناطق، مما يؤدي إلى عجز مالي يؤثر في قدرتها على تنفيذ المشاريع وتطوير البنية التحتية والخدمات العامة⁴⁷. ومن أبرز التحديات المالية أيضاً سوء إدارة الموارد والفساد المالي، إذ يؤدي غياب الرقابة الفعالة وضعف الشفافية إلى هدر الأموال العامة وانتشار ظاهرة الاختلاس وسوء استخدام الموارد المالية، كما أن ضعف التخطيط المالي وعدم إعداد موازنات دقيقة ينعكس سلباً على كفاءة الإنفاق المحلي ويؤدي إلى تعثر المشاريع التنموية⁴⁸. وتؤدي هذه التحديات المالية إلى ضعف قدرة الحكومات المحلية على تحقيق التنمية المستدامة وتلبية احتياجات السكان، مما يستدعي إصلاح النظام المالي المحلي وتوسيع مصادر الإيرادات وتعزيز آليات الرقابة والشفافية في إدارة الأموال العامة⁴⁹.

المطلب الثاني آفاق تطوير الحكومات المحلية في ظل الديمقراطية الحديثة

شهدت الحكومات المحلية خلال العقود الأخيرة تطوراً ملحوظاً نتيجة التحولات التي رافقت انتشار مبادئ الديمقراطية الحديثة، إذ أصبحت الإدارة المحلية تمثل أحد المراكز الأساسية في بناء الدولة الديمقراطية وتحقيق التنمية المستدامة، ولم يعد دور الحكومات المحلية مقتصرًا على تقديم الخدمات التقليدية فحسب، بل امتد ليشمل المشاركة في رسم السياسات التنموية وتعزيز المشاركة الشعبية وتحقيق التوازن بين السلطة المركزية والوحدات المحلية، وقد ساهمت التطورات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية في إعادة النظر في طبيعة العلاقة بين المركز والمحليات، الأمر الذي دفع العديد من الدول إلى تبني إصلاحات واسعة تهدف إلى تطوير الحكومات المحلية ومنحها دوراً أكبر في إدارة الشؤون العامة، ويُقصد بتطوير الحكومات المحلية تحديث الهياكل والمؤسسات المحلية وتوسيع صلاحياتها الإدارية والمالية والسياسية بما يمكنها من أداء وظائفها بكفاءة واستقلالية، مع ضمان خضوعها للمساءلة والرقابة القانونية. ويعكس هذا التطوير الاتجاه الحديث نحو تعزيز الديمقراطية التشاركية، التي تقوم على إشراك المواطنين في إدارة الشأن المحلي وتحقيق التنمية من القاعدة إلى القمة بدلاً من الاعتماد الكامل على السلطة المركزية⁵⁰. ومن أهم آفاق تطوير الحكومات المحلية تعزيز اللامركزية الإدارية والسياسية، إذ إن الديمقراطية الحديثة تقوم على توزيع السلطة وعدم احتكارها من قبل الحكومة المركزية، ويؤدي منح الحكومات المحلية صلاحيات أوسع إلى تمكينها من إدارة شؤونها بصورة أكثر كفاءة، لأنها تكون الأقرب إلى احتياجات السكان ومشكلاتهم اليومية، كما تساعد اللامركزية على تخفيف العبء عن الحكومة المركزية وتسريع عملية اتخاذ القرار، فضلاً عن تعزيز روح المبادرة والابتكار لدى الإدارات المحلية⁵¹.

كما أن تطوير الحكومات المحلية يرتبط بصورة وثيقة بتعزيز المشاركة الشعبية، إذ تُعدّ الديمقراطية المحلية من أهم صور الممارسة الديمقراطية المباشرة، فالمواطنون يشاركون في انتخاب المجالس المحلية ومتابعة أعمالها والمساهمة في تحديد أولويات التنمية والخدمات العامة. وقد أدى هذا التوجه إلى تعزيز مفهوم "الديمقراطية التشاركية" التي تمنح المجتمع المحلي دوراً فاعلاً في صنع القرار، الأمر الذي يسهم في رفع مستوى الشفافية والمساءلة وتحقيق الثقة بين المواطن والإدارة المحلية⁵². وتُعدّ الحوكمة الرشيدة من أبرز الآليات الحديثة لتطوير الحكومات المحلية، إذ تقوم على مجموعة من المبادئ أهمها الشفافية والمساءلة وسيادة القانون والكفاءة والعدالة في تقديم الخدمات. وتؤدي الحوكمة المحلية إلى تقليل الفساد الإداري والمالي من خلال تعزيز الرقابة المجتمعية وتوضيح آليات اتخاذ القرار، كما تساعد على رفع كفاءة الأداء الإداري وتحسين إدارة الموارد العامة، وقد أصبحت الحوكمة من المؤشرات الأساسية التي تقاس بها جودة الإدارة المحلية في الدول الديمقراطية الحديثة⁵³. ومن الجوانب المهمة في تطوير الحكومات المحلية الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة والتحول الرقمي في الإدارة المحلية، حيث أصبحت الحكومات الإلكترونية وسيلة فعالة لتحسين الخدمات العامة وتقليل الروتين الإداري، ويساعد استخدام التقنيات الرقمية على تسريع إنجاز المعاملات، وتحسين التواصل بين المواطنين والإدارة المحلية، وتوفير قواعد بيانات دقيقة تساعد في التخطيط واتخاذ القرار، كما أن الإدارة الإلكترونية تسهم في رفع مستوى الشفافية من خلال تسهيل الوصول إلى المعلومات والخدمات الحكومية⁵⁴. وفي الإطار المالي، يُعدّ تحقيق الاستقلال المالي للحكومات المحلية من أهم متطلبات التطوير، لأن نجاح الإدارة المحلية يعتمد بصورة كبيرة على امتلاكها موارد مالية كافية تمكنها من تنفيذ مشاريعها التنموية والخدمية، ولذلك تسعى الديمقراطيات الحديثة إلى تنويع مصادر الإيرادات المحلية من خلال الضرائب والرسوم المحلية والاستثمارات، مع تقليل الاعتماد على التحويلات المالية القادمة من الحكومة المركزية. كما أن منح الحكومات المحلية حرية أوسع في إعداد موازنتها يساعد على وضع خطط تنموية تتناسب مع احتياجات كل منطقة⁵⁵. ويُعدّ بناء القدرات البشرية والإدارية أحد أهم ركائز تطوير الحكومات المحلية، إذ إن نجاح أي إصلاح إداري يعتمد على وجود كوادر مؤهلة قادرة على إدارة المؤسسات المحلية بكفاءة، ولهذا تعمل الدول الحديثة على تدريب الموظفين المحليين وتأهيلهم في مجالات الإدارة والتخطيط والقيادة واستخدام التكنولوجيا الحديثة، كما يتم التركيز على تطوير مهارات اتخاذ القرار وإدارة الأزمات والتواصل مع المجتمع المحلي، بما يضمن رفع مستوى الأداء الإداري وتحسين جودة الخدمات العامة⁵⁶. ومن آفاق التطوير أيضاً تعزيز دور الحكومات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة، إذ أصبحت الإدارات المحلية شريكاً رئيسياً في تنفيذ الخطط التنموية المتعلقة بالبنية التحتية والصحة والتعليم والبيئة والاستثمار المحلي. كما تسهم الحكومات المحلية في معالجة مشكلات البطالة والفقر من خلال دعم المشاريع المحلية وتشجيع الاستثمار وتحسين البيئة الاقتصادية داخل المدن والأقاليم⁵⁷. وعلى الصعيد السياسي، تسهم الحكومات المحلية في ترسيخ الاستقرار السياسي والديمقراطي من خلال توسيع قاعدة المشاركة وتقليل الاحتقان السياسي بين المركز والأقاليم، فكلما زادت قدرة الحكومات المحلية على التعبير عن احتياجات السكان وتمثيلهم بصورة فعالة، ازدادت شرعية النظام السياسي وارتفعت مستويات الثقة بالمؤسسات العامة، ولهذا تُعدّ الحكومات المحلية مدرسة حقيقية للممارسة الديمقراطية وإعداد القيادات السياسية والإدارية المستقبلية⁵⁸. ومع ذلك، فإن تطوير الحكومات المحلية يواجه تحديات متعددة، من بينها ضعف الإمكانيات المالية والإدارية، واستمرار هيمنة السلطة المركزية، وغياب الثقافة الديمقراطية في بعض المجتمعات، فضلاً عن مشكلات الفساد وضعف الرقابة، ولذلك فإن نجاح عملية التطوير يتطلب إصلاحات تشريعية ومؤسسية شاملة، إلى جانب نشر ثقافة المشاركة والشفافية وتوفير الدعم المالي والفني للحكومات المحلية⁵⁹.

الذاتة

تُعدّ الديمقراطية الحديثة من الأنظمة السياسية التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين السلطة والحرية، وتعزيز دور المواطنين في إدارة شؤون الدولة من خلال المشاركة السياسية والرقابة الشعبية، وقد أصبحت الحكومات المحلية إحدى الركائز الأساسية في ترسيخ مبادئ الديمقراطية الحديثة، لما تؤديه من دور مهم في تحقيق التنمية المحلية وتقديم الخدمات العامة بصورة أكثر كفاءة وفاعلية، كما أن العلاقة بين السلطة المركزية والحكومات المحلية تمثل عنصراً مهماً في استقرار النظام السياسي والإداري، إذ يعتمد نجاح هذه العلاقة على وجود توزيع واضح ومتوازن للصلاحيات والمسؤوليات بين الطرفين. وقد أظهرت الدراسة أن تبني مبدأ اللامركزية الإدارية والسياسية يسهم في تعزيز المشاركة الشعبية وتقريب الإدارة من المواطنين، فضلاً عن تحسين مستوى الخدمات العامة وزيادة كفاءة الأداء الحكومي، إلا أن الحكومات المحلية ما تزال تواجه العديد من التحديات، من أبرزها ضعف الموارد المالية، وتداخل الصلاحيات، وهيمنة السلطة المركزية، وضعف الكفاءات الإدارية، الأمر الذي ينعكس سلباً على قدرتها في تحقيق أهداف التنمية المحلية، ومن خلال مما تقدم نستنتج الآتي :

١. إن الديمقراطية الحديثة لا تقتصر على إجراء الانتخابات فقط، بل تشمل تعزيز مبادئ المشاركة الشعبية والشفافية والمساءلة وسيادة القانون.
٢. تؤدي الحكومات المحلية دوراً مهماً في تحقيق التنمية المحلية وتعزيز التواصل بين الدولة والمجتمع.

٣. إن نجاح الحكومات المحلية يعتمد على وجود توازن فعال في العلاقة بينها وبين السلطة المركزية.
 ٤. يسهم تطبيق اللامركزية الإدارية والسياسية في رفع كفاءة الإدارة العامة وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.
 ٥. ما تزال المركزية المفرطة تشكل عائقاً أمام استقلالية الحكومات المحلية وقدرتها على اتخاذ القرارات المناسبة.
 ٦. تعاني العديد من الحكومات المحلية من مشكلات مالية وإدارية تؤثر في أدائها التنموي والخدمي.
 ٧. إن تعزيز الديمقراطية الحديثة يتطلب دعم الحكومات المحلية وتوسيع صلاحياتها ضمن إطار قانوني يضمن وحدة الدولة واستقرارها.
- ومن خلال ما تقدم يوصي الباحث بمجموعة من التوصيات أهمها:**

١. ضرورة تعزيز مبدأ اللامركزية الإدارية والسياسية بما يضمن توزيعاً عادلاً للصلاحيات بين السلطة المركزية والحكومات المحلية.
٢. العمل على تطوير التشريعات والقوانين المنظمة لعمل الحكومات المحلية بما ينسجم مع متطلبات الديمقراطية الحديثة.
٣. دعم الحكومات المحلية مالياً وإدارياً لتمكينها من أداء مهامها التنموية والخدمية بكفاءة.
٤. تعزيز الرقابة والشفافية والمساءلة داخل الحكومات المحلية للحد من الفساد الإداري والمالي.
٥. تأهيل الكوادر الإدارية المحلية من خلال برامج تدريبية متخصصة تساهم في تطوير الأداء المؤسسي.
٦. تشجيع المشاركة الشعبية في إدارة الشؤون المحلية وصنع القرار بما يعزز الثقة بين المواطنين والحكومات المحلية.
٧. تحقيق التنسيق والتعاون المستمر بين السلطة المركزية والحكومات المحلية بما يضمن الاستقرار السياسي والإداري وتحقيق التنمية المستدامة.

المصادر والمراجع

أولاً : المصادر العربية

١. إبراهيم أبراش، العلم السياسي: أسسه وتطبيقاته، دار الشروق، عمان، ٢٠١٠.
٢. إبراهيم درويش، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٨.
٣. أحمد محيو، محاضرات في المؤسسات الإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٦.
٤. أحمد نوفل، النظم السياسية المعاصرة، دار المسيرة، عمان، ٢٠١١.
٥. ثروت بدوي، القانون الإداري، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨.
٦. جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، ترجمة عادل زعيتر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٨.
٧. حامد الشريف، الإدارة المحلية والتنمية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٢.
٨. حسن نافعة، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤.
٩. حسن نافعة، مبادئ علم السياسة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١.
١٠. سامي جمال الدين، أصول القانون الإداري، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٧.
١١. سامي جمال الدين، النظم السياسية والأحزاب السياسية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٤.
١٢. سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، مركز ابن خلدون، القاهرة، ٢٠٠١.
١٣. سليمان محمد الطماوي، الوجيز في القانون الإداري، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٦.
١٤. عبد الغني بسيوني عبد الله، النظم السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٥.
١٥. عبد الله طلبه، المالية العامة والتشريع المالي، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣.
١٦. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج٢، بيروت، ١٩٩٠.
١٧. علي الدين هلال، الديمقراطية وحقوق الإنسان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠.
١٨. علي الدين هلال، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠.
١٩. علي خطار شطناوي، الإدارة المحلية وأثرها في التنمية، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠١٠.
٢٠. عمار عابدي، القانون الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠١٠.
٢١. فؤاد مهنا، الإدارة المحلية وتطبيقاتها، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٠.
٢٢. فوزي محمد سامي، المالية العامة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١.

٢٣. ماجد راغب الحلو، القانون الإداري، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٣.
٢٤. محمد الصغير بعلي، القانون الإداري والتنظيم الإداري، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٤.
٢٥. محمد رفعت عبد الوهاب، الإدارة المحلية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٨.
٢٦. محمد رفعت عبد الوهاب، القانون الإداري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٥.
٢٧. محمد فؤاد مهنا، مبادئ وأحكام القانون الإداري، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٨.
٢٨. محمد كامل ليلة، النظم السياسية: الدولة والحكومة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٤.
٢٩. مورييس دوفرجه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، ترجمة جورج سعد، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، ٢٠٠٢.
٣٠. مونتسكيو، روح القوانين، ترجمة عادل زعيتر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٥.
٣١. نواف كنعان، القانون الإداري الأردني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩.
- ثانيا: المصادر الأجنبية .

1. Darryl M. West, Digital Government: Technology and Public Sector Performance, Princeton University Press, Princeton, 2005
2. Gabriel A. Almond & G. Bingham Powell, Comparative Politics Today, Pearson Education, New York, 2012
3. Jean Rivero et Jean Waline, Droit Administratif, Dalloz, Paris, 2002,
4. John Stuart Mill, Considerations on Representative Government, Oxford University Press, Oxford, 1998
5. Joseph E. Stiglitz, Economics of the Public Sector, W.W. Norton & Company, New York, 2000
6. K.C. Wheare, Federal Government, Oxford University Press, London, 1963.
7. Maurice Duverger, Institutions Politiques et Droit Constitutionnel, Presses Universitaires de France, Paris, 1973.
8. Pierre Rosanvallon, Democratic Legitimacy, Princeton University Press, Princeton, 2011
9. Richard M. Bird & François Vaillancourt, Fiscal Decentralization in Developing Countries, Cambridge University Press, Cambridge, 1998
10. Robert A. Dahl, Democracy and Its Critics, Yale University Press, New Haven, 1989
11. Ronald L. Watts, Comparing Federal Systems, McGill-Queen's University Press, Montreal, 2008
12. United Cities and Local Governments (UCLG), Local Governments in the World, Barcelona, 2013
13. United Nations Development Programme (UNDP), Governance for Sustainable Human Development, New York, 1997
14. Wallace E. Oates, Fiscal Federalism, Harcourt Brace Jovanovich, New York, 1972.

هوامش البحث

- 1 محمد كامل ليلة، النظم السياسية: الدولة والحكومة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٤٥.
- 2 عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج ٢، بيروت، ١٩٩٠، ص ٦١١.
- 3 جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، ترجمة عادل زعيتر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٧٣.
- 4 أحمد نوفل، النظم السياسية المعاصرة، دار المسيرة، عمان، ٢٠١١، ص ٩٢.
- 5 مورييس دوفرجه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، ترجمة جورج سعد، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، ٢٠٠٢، ص ١١٨.
- 6 علي الدين هلال، الديمقراطية وحقوق الإنسان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٥٤.
- 7 سامي جمال الدين، النظم السياسية والأحزاب السياسية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٤، ص ١٣٣.
- 8 مونتسكيو، روح القوانين، ترجمة عادل زعيتر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٥، ص ١٥١.
- 9 إبراهيم أبراش، العلم السياسي: أسسه وتطبيقاته، دار الشروق، عمان، ٢٠١٠، ص ٢١٠.
- 10 حسن نافعة، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٨٧.
- 11 سليمان محمد الطماوي، الوجيز في القانون الإداري، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٣١٢.

- ^{١٢} ثروت بدوي، القانون الإداري، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٢٨٤
- ^{١٣} ماجد راغب الحلو، القانون الإداري، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص ١٩٧.
- ^{١٤} عبد الغني بسيوني عبد الله، النظم السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص ٢٦٦
- ^{١٥} فؤاد مهنا، الإدارة المحلية وتطبيقاتها، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٠، ص ١٤٣.
- ^{١٦} حامد الشريف، الإدارة المحلية والتنمية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٢، ص ٢٢١.
- ^{١٧} سليمان الطماوي، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٧٧.
- ^{١٨} محمد رفعت عبد الوهاب، الإدارة المحلية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص ٩٥.
- ^{١٩} سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، مركز ابن خلدون، القاهرة، ٢٠٠١، ص ١٦٤.
- ^{٢٠} محمد كامل ليلة، النظم السياسية: الدولة والحكومة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٢١٣.
- ^{٢١} سليمان محمد الطماوي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤١.
- ^{٢٢} سليمان محمد الطماوي، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٥.
- ^{٢٣} ثروت بدوي، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٢.
- ²⁴ Maurice Duverger, Institutions Politiques et Droit Constitutionnel, Presses Universitaires de France, Paris, 1973, p. 214.
- ²⁵ إبراهيم درويش، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٨٧ .
- ²⁶ عمار عوايدي، القانون الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠١٠، ص ١٥٦.
- ²⁷ محمد فؤاد مهنا، مبادئ وأحكام القانون الإداري، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص ٧٣.
- ²⁸ ماجد راغب الحلو، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠١
- ²⁹ Jean Rivero et Jean Waline, Droit Administratif, Dalloz, Paris, 2002, p. 328.
- ³⁰ سليمان محمد الطماوي، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣٣.
- ³¹ ماجد راغب الحلو، مصدر سبق ذكره ، ص ٣١٢.
- ³² إبراهيم درويش، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٥.
- ³³ K.C. Wheare, Federal Government, Oxford University Press, London, 1963, p. 35.
- ³⁴ عمار عوايدي، القانون الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠١٠، ص ٢٤١.
- ³⁵ Jean Rivero et Jean Waline, op.cit, p. 411.
- ³⁶ Ronald L. Watts, Comparing Federal Systems, McGill-Queen's University Press, Montreal, 2008, p. 52.
- ³⁷ ثروت بدوي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٧.
- ³⁸ محمد رفعت عبد الوهاب، مصدر سبق ذكره، ص ٢١١
- ³⁹ سليمان محمد الطماوي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٨٩
- ⁴⁰ محمد الصغير بعلي، القانون الإداري والتنظيم الإداري، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٤، ص ٢٢١
- ⁴¹ نواف كنعان، القانون الإداري الأردني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص ١٨٨.
- ⁴² سامي جمال الدين، أصول القانون الإداري، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص ٢٧٤.
- ⁴³ حسن نافعة، مبادئ علم السياسة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ١٩٣.
- ⁴⁴ علي الدين هلال، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ١٤٤.
- ⁴⁵ Gabriel A. Almond & G. Bingham Powell, Comparative Politics Today, Pearson Education, New York, 2012, p. 167.
- ⁴⁶ عبد الله طلبية، المالية العامة والتشريع المالي، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص ٣١٢.
- ⁴⁷ فوزي محمد سامي، المالية العامة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص ٢٢٩.
- ⁴⁸ Richard M. Bird & François Vaillancourt, Fiscal Decentralization in Developing Countries, Cambridge University Press, Cambridge, 1998, p. 73.
- ⁴⁹ Joseph E. Stiglitz, Economics of the Public Sector, W.W. Norton & Company, New York, 2000, p. 522.

⁵⁰ أحمد محيو، محاضرات في المؤسسات الإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٦، ص ٢٠١.

⁵¹ محمد رفعت عبد الوهاب، القانون الإداري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص ٢٧١.

⁵² Robert A. Dahl, Democracy and Its Critics, Yale University Press, New Haven, 1989, p. 223.

⁵³ United Nations Development Programme (UNDP), Governance for Sustainable Human Development, New York, 1997, p. 11.

⁵⁴ Darryl M. West, Digital Government: Technology and Public Sector Performance, Princeton University Press, Princeton, 2005, p. 68.

⁵⁵ Wallace E. Oates, Fiscal Federalism, Harcourt Brace Jovanovich, New York, 1972, p. 15.

⁵⁶ علي خطار شطناوي، الإدارة المحلية وأثرها في التنمية، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠١٠، ص ١٤٨.

⁵⁷ United Cities and Local Governments (UCLG), Local Governments in the World, Barcelona, 2013, p. 37.

⁵⁸ John Stuart Mill, Considerations on Representative Government, Oxford University Press, Oxford, 1998, p. 242.

⁵⁹ Pierre Rosanvallon, Democratic Legitimacy, Princeton University Press, Princeton, 2011, p. 96.